مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 5العدد 1 / جوان 2019

Mila Univ center. Publish. Co.

القضايا البيئية والقوى الكبرى

Environmental Issues and Major Powers.

أ. صبيحي شهيناز shahinazsbi@yahoo.fr

أ. بلقاسمي مولود belgacemi.mouloud@yahoo.com

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تاريخ الاستلام: 2017/08/29 **تاريخ قبول النشر: 2019/06/26**

الملخص:

تحاول هده الدراسة تسليط الضوء على طبيعة الخلاف بين الدول الكبرى في المسائل البيئية من خلال تحليل الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى ومحاولة الخروج بأقل فاتورة وبأكبر مكاسب ممكنة ولهذا تحاول الدول الكبرى استخدام المفاوضات والمعاهدات في القضايا البيئية كأسلوب لتوسيع مناطق نفوذها ومحاولة التكيف في هذا الوضع بدل الانهيار.

فقد حولت الدول الكبرى القضايا البيئية من ملفات تسعى لحماية الأرض من التدهور البيئي كأولوية للمفاوضات والاجتماعات إلى ملفات كورقة استراتيجية في الصراع على موارد الطاقة وفي حسابات الربح والخسارة للدول، بحيث تحولت المفاوضات من المصلحة العالمية إلى المصلحة القومية وضمن حسابات التوازنات الجيوستراتيجية بين الدول.

الكلمات المفتاحية: البيئة، القوى الكبرى، الصراع على الطاقة، المصلحة القومية الوطنية.

Abstract:

This study attempts to analyze The nature of the dispute between the major powers in environmental matters by analyzing the strategic calculations of major powers and try out the Least bill and the greatest possible gains, This major powers trying to use negotiations and treaties on environmental issues as a way to expand their areas of influence and trying to adapt to this situation, rather than collapse.

The major powers have transformed the environmental issues You seek to protect the earth from environmental degradation is a priority for the negotiations and meetings To file as a bargaining strategy in the conflict on the energy resources in the profit and loss accounts for the states, So that the negotiations Turned from the global interest to the national interest and the geo-strategic accounts balances between nations.

***Keywords**: environment, major powers, energy struggle, national interest*

مـــقدمة:

تأثرت البيئة بفعل تدخلات النشاط البشرى، وسرعان ما تسرب الخلل البيئي وظهرت مشكلة ضعف وتباطؤ قدرة وفعالية البيئة في هضمها لمخلفاتها نتيجة استقبالها كميات مروعة من المخلفات الصناعية والبشرية الأخرى، ولعل ذلك يعود لضياع فرصة البيئة في التخلص الذاتي من مخلفاتها وقصور التحكم في مصادر التلوث وعلاج العجز البيئي على المستوى الدولي. وتسوء حالة الأرض مع استمرار وتزايد الضغط السكاني وتغير الأنماط الاقتصادية عبر مساحات شاسعة، بالإضافة إلى تداعيات تغير السياسة العالمية وانتشار التجارب النووية وتفشى جرائم العمليات العسكرية، بالإضافة إلى ظهور حروب الهيمنة على مواقع الثروات المعدنية بالدول الصغرى (ومنها حقول البترول) بالتدخل العسكري واحتلال الأرض، ومن ناحية أخرى استغلال الدول الكبرى فرصة تلك الحروب (خارج أراضيها) لتنفيذ التجارب الحية وملاحظة النتائج على الموانع البيئية والبشر أمام مختلف أنواع الأسلحة ومنها أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي أخرج البيئة عن صمتها بعد اختلال سلامتها الوظيفية، فهددت الأمن البيئي بمناطق الحروب والكوارث الطبيعية والبشرية التي تتجاوز حدودها الجغرافية وتؤدى غالباً إلى حدوث كثير من أشكال التغيرات البيئية.

- **إشكالية الدراسة:**

كيف تتعامل القوى الكبرى مع القضايا البيئية؟ وما طبيعة الخلاف بين القوى الكبرى في العالم في المسائل البيئية وفي إمكانية وجود اتفاق لحماية البيئة؟

ويمكن طرح مجموعة من الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هي المشكلات البيئية؟
- ما هي الجهود الدولية لحماية البيئة؟
- كيف تتعامل القوى الكبرى مع القضايا البيئية؟

- **أهمية الدراسة:**

تتركز أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء عل المشكلات البيئية والجهود الدولية من اتفاقيات ومؤتمرات لحماية البيئة، كما تحاول تحليل طبيعة الخلاف بين القوى الكبرى في إمكانية وضع اتفاق نهائي ملزم للدول من اجل حماية البيئة.

- **فرضية الدراسة:**

يحاول هذا البحث إثبات أو تفنيد الفرضية التالية:

المصالح القومية الوطنية سبب الخلاف بين القوى الكبرى حول القضايا البيئية

- **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف هذه الدراسة في محاولة تحديد سبب الخلاف بين القوى الكبرى حول المسائل البيئية، كما انها تسعى الى تحليل الأسباب التي تمنع القوى الكبرى من الوصول إلى اتفاق عالمي إلزامي من اجل حماية البيئة.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

من اجل الوصول الى نتائج علمية تمت الاستعانة بمنهج الوصفي التحليلي وذلك من اجل تحديد سبب الخلاف بين القوى الكبرى حول المسائل البيئية، وتحليل الأسباب التي تمنع القوى الكبرى من الوصول إلى اتفاق عالمي إلزامي من اجل حماية البيئة.

- **المقاربات النظرية للدراسة:**

سنعتمد على مجموعة من المقاربات التفسيرية لتحليل الموضوع منها **المقاربة** السياسية لتحليل المصالح السياسية للدول والتي تمنع من الوصول إلى اتفاق نهائي، كما استخدمنا **المقاربة الاقتصادية** من خلال التطرق للنمو الاقتصادي وعلاقته باستهلاك الطاقة والحسابات الاقتصادية للدول للحفاظ على قوتها.

- **هيكل الدراسة:**

بناءا على طبيعة الموضوع، وإتساقا مع المنهجية المستخدمة وتوخيا للوصول إلى نتائج، فقد روعي تقسيم هيكل الدراسة إلى أربعة محاور،المحور الأول يتطرق لطبيعة القضايا البيئية والتغيرات المناخية، والمحور الثاني يتناول إتفاقيات ومؤتمرات حماية البيئية، أما المحور الثالث يتطرق لطبيعة الخلاف بين القوى الكبرى حول القضايا البيئية أما المحور الرابع والأخير يتطرق للقضايا البيئية بين المقاربة السياسية والمقاربة الاقتصادية.

المحور الأول: طبيعة القضايا البيئية والتغيرات المناخية

أولا- تعريف البيئة The Environment:

تعرف البيئة على أساس أنها ذلك الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غداء وكساء ومأوى ويمارس فيه العلاقات البشرية وبهذا فان البيئة ليست فقط الموارد التي يتجه لها الإنسان، وإنما هي كذلك علاقات الإنسان بالإنسان التي تنظمها المؤسسات الاجتماعية والقيم والأخلاق والأديان، فالبيئة كنظام تتكون من مجموعة أركان الماء والهواء واليابسة والطاقة والمخلوقات الحية[1].

يطلق العلماء لفظ البيئة على مجموع الظروف الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية، فالنظام البيئي هو إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية علي سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة والمعقدة التي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دوري.

وهناك تعريف يعتبر البيئة الإطار أو الحيز المكاني الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه حياته وأنشطته المختلفة ويشمل هذا الإطار الغلاف الصخري والمائي والجوي المحيط بهما وكافة الكائنات الحية من حيوان ونبات.

ومن التعريفات الشاملة للبيئة أنها تشتمل على العناصر التالية :

- الموارد الطبيعية بنوعيها: الحيوية Biotic مثلا لمملكة الحيوانية والمملكة النباتية وغير الحيوية Abiotic مثل الهواء والماء والتربة والتفاعلات بين هذه العناصر وبعضها.
- الممتلكات التي تشكل جزءاً من التراث الثقافي[2].

ثانيا- التهديدات البيئية:

يعرف التهديد على أنه مفهوم يجمع بين الأسباب الداخلية والخارجية لحدوث الضرر ويتطلب استجابة واضحة ومفهومة[3].

وللتهديد أربعة عناصر تتمثل بشكل عام في طبيعة التهديد ومكان التهديد الزمان ودرجة التهديد، وتطبيقا على البيئة يتضح لنا أن طبيعة التهديد بيئي، ومكان التهديد فهو

يتعدى المستوى الداخلي وحدود الدولة، وزمان التهديد يؤثر على الأجيال الحالية والمستقبلية، أما خطورة التهديد فهو يختلف من دولة إلى أخرى وحسب قدرات الدولة للتصدي للتهديد.

والتهديدات البيئية تنقسم إلى نوعين تهديدات طبيعية وتهديدات غير طبيعية:

- **التهديدات البيئية الطبيعية:** تعتبر من أصعب التهديدات في الدراسة والتطبيق، وذلك لسبب أن الإنسان هو منشأ هذه التهديدات، وأهم هذه التهديدات التغير المناخي والتصحر والكوارث الطبيعية.

1. **التغير المناخي:** عرفه الفريق الدولي المعني بتغير المناخ الذي أنشأه البرنامج الدولي للأمم المتحدة والبيئة على انه مجموعة التغيرات الحادثة في حالة المناخ عبر الزمن لكنها بفعل الإنسان، وذلك عن طريق إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان المحدثة للتغيرات المناخية[4]. وينتج عن هذا التغير المناخي ارتفاع درجات الحرارة مما يؤدي إلى ذوبان جبال الجليد في القطب المتجمد، وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات وتغير في هطول الأمطار.
2. **التصحر:** التصحر من أكبر التهديدات على المجال الزراعي والأمن الغذائي، ويجب الإشارة إلى عدم وجود تعريف دقيق للتصحر وذلك راجع إلى عدم الدقة وأزمة التعاريف في البيئة كحقل معرفي، فالبعض يعرفها على أنها تدهور الأراضي الزراعية بفعل الفعل البشري، والبعض يعرفها على أنها تدهور الأراضي الزراعية بفعل التغير المناخي والفعل البشري، وهدا يؤدي إلى تدهور الإمكانيات الحيوية للأرض[5].
3. **الكوارث الطبيعية:** الكارثة هي حدث مفاجئ وغير متوقع يتسبب في إضرار ودمار ومعاناة بشرية كبيرة، إلا أن الكوارث الطبيعية تكون أما بفعل الطبيعة أو بفعل البشر، مع العلم أن سبب الكوارث الطبيعية مؤخرا الإنسان وذلك بسبب تدخلاته المتتالية كظاهرة قطع الأشجار.

- **التهديدات البيئية غير الطبيعية:**

التلوث البيئي:

هناك تعاريف عديدة للكوارث البيئية وخاصة من الجانب الرسمي، وأكثر التعاريف تداولا أنه إدخال مواد أو طاقة بسبب الإنسان، بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى البيئة، بحيث ينتج عنه أثار ضارة تهدد أمن وصحة الإنسان وتضر بالموارد البيئية الحية وغير الحية[6].

وبهذا فإن السبب الرئيسي للتلوث هو انبعاثات الغازات الملوثة منذ الثورة الصناعية الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري كالفحم والبترول وانبعاثات وسائل النقل، كما يجدر الإشارة إلى انه يصعب التخلص من التلوث الهوائي المسبب لأمراض كثيرة.[7]

المحور الثاني: اتفاقيات ومؤتمرات حماية البيئية.

تتأسس الاتفاقيات الدولية البيئية متعددة الأطراف لتشكيل القانون الدولي للبيئة، وتعطي التقديرات وجود أكثر من 500 معاهدة دولية، و323 منها ذات طابع إقليمي، ويرجع تاريخ 60% منها إلى فترة ما بعد 1972 السنة التي عقد فيها مؤتمر ستوكهولم، وعليه سنقتصر على بعض المؤتمرات والاتفاقيات[8].

ومن أهم هذه المؤتمرات:

أولا- مؤتمر ستوكهولم بالسويد (قمة الأرض) 1972:

يعتبر اعترافا واضحا بأنّ عناصر البيئة هي من العوامل الأساسية لرفاه وحياة الإنسان، وأثبت حق الإنسان في الحياة بكامل متطلباتها من العيش بسلام وحرية وأكد فيها على المسؤولية المشتركة للدول عن الأخطار والمشكلات التي تعاني منها البيئة الإنسانية والتي شارك في إحداثها المجتمع الدولي كله، وتوجت هذه القرارات والإعلانات بقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة في عام 1990 والذي يكرس حق الأفراد في بيئة مناسبة لصحتهم ورفاهيتهم[9].

وقد سعى هذا المؤتمر إلى التوفيق بين مسألتين مهمتين: الأولى هي حرية الدولة في ممارسة ما تشاء من أنشطة استثمارية لمواردها في حدود سيادتها الإقليمية، والثانية هي ألا تتسبب هذه الحرية في الإضرار ببيئة الغير أو خارج سيادة الدولة مثل المواقع التي تشكل تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء.

ويمكن القول إن هذا المؤتمر شكل منعطفاً تاريخياً، وكان بداية الاهتمام بالبيئة الإنسانية، حيث تمخض عنه قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومهمته العناية بشؤون البيئة والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة الإنسانية[10].

ثانيا- مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992:

عقد هذا المؤتمر في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية عام 1992 تحت مظلة الأمم المتحدة، وكان هذا المؤتمر الأكبر والأوسع نظراً للعدد الهائل من المشاركين فقد كان أكبر اجتماع عالمي في التاريخ حضره 30 ألف من ممثلي 178 دولة و130 من رؤساء الدول والحكومات، اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة.

وقد انقسم المؤتمرون إلى اتجاهين أساسيين:

فدول الشمال الغني ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم للمؤتمر ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية، ودول الجنوب الفقير تؤكد أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر ولو على حساب البيئة واستنزاف الموارد واجتثاث الغابات[11].

وقد اختتم المؤتمر أعماله بتوقيع ثلاث اتفاقيات، وقع عليها أكثر من 150 دولة وهي:

الاتفاقية الأولى: وتتعلق بالتنوع الحيوي وهي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.

الاتفاقية الثانية: اتفاقية مناخ الأرض وتتعلق بالتغييرات المناخية ومكافحة ارتفاع درجات الحرارة عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لإرتفاع درجات حرارة الجو.

الاتفاقية الثالثة: معاهدة الغابات والمساحات الخضراء.

كما تم إصدار "**إعلان ريو**" الذي تبنته كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتضمن 27 مبدأ من أجل الحفاظ على البيئة في عملية التنمية.

ومن أهم هذه المبادئ المبدأ الثاني الذي يوجب على الدول "ألا تخلق أنشطتها أضراراً بيئية لدول أخرى"، كما نص المبدأ السابع على أن "تتعاون الدول بروح المشاركة العالمية في عمليات حماية البيئة والمحافظة على سلامة النظام الايكولوجي للأرض"، لذلك يتوجب على الدول الصناعية الاعتراف بالمسؤولية الواقعة على عاتقها على صعيد الأبحاث الدولية من أجل تنمية ثابتة وفقاً لقدراتها المالية.

أما الدول النامية فقد ركّز المبدأ السادس على أن تمنح أولوية خاصة لحالتها واحتياجاتها لا سيما الدول الأقل نمواً والأضعف بيئياً وأن تراعى مصالح واحتياجات جميع الدول فيما يتعلق بالإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية[12].

غير أن مؤتمر قمة الأرض لم يحقق التوقعات المرجوة وأخفق في علاج كثير من القضايا البيئية المهمة، خاصة فيما يتعلق بنسبة مساعدات التنمية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، كما أن إعلان ريو وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين واتفاقيتي المناخ والتنوع الحيوي، كلها نصوص غير مفصلة وغير ملزمة للدول.

ثالثا- بروتوكول كيوتو 1997-2012:

قام بروتوكول كيوتو على أساس اتفاقية قمة الأرض التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992، وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات ليضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر.

وفي 11 كانون الثاني عام 1997 تم اعتماد هذه الاتفاقية والتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة ما بين عامي 2008 و2012 بمعدل لا يقل عن 5 بالمئة مقارنة بمستويات عام 1990. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 16 شباط 2005 وفي تشرين الثاني 2009 وقعت 187 دولة وصدقت على البروتوكول[13].

إلا أن هناك ثلاث عقبات تقف في طريق هذه الاتفاقية:

العقبة الأولى: انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاقية، علما أن ربع كمية الغازات المنبعثة في العالم تنطلق من الولايات المتحدة الأمريكية. وسبق لواشنطن أن وافقت على الاتفاقية تحت إدارة كلينتون لكنها لم تصادق عليها. وفي عهد بوش عادت وأعلنت انسحابها منها.

العقبة الثانية: في الدول التي تقف على عتبة التصنيع مثل الصين والهند والبرازيل، وفي المرحلة الأولى أعفت الاتفاقية هذه الدول من خفض نسبة الغازات المنبعثة بسبب محدوديتها مقارنةً بالدول الصناعية، إلا أن صناعاتها آخذة بالتطور وانبعاثاتها تزداد ويجب مشاركتها.

العقبة الثالثة: في الانبعاثات التي تطلقها وسائط النقل البحرية والجوية والتي تطلق كميات كبيرة من الغازات بسبب استهلاكها لكميات ضخمة من الوقود لذا فإن تجاهل هذا المصدر لإطلاق الغازات سيقلل من حجم النتائج الايجابية التي تحققها الاتفاقية.

لكن الاتفاقية لم تصل لتقليص إجباري للانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري أو تحديد جدول زمني صارم للتفاوض بشأن هذا الموضوع وتنتهي المرحلة الأولى من اتفاقية كيوتو عام 2012. بعد ذلك يُنتظر أن تبدأ مرحلة جديدة بهدف الوصول إلى نسبة أقل من الغازات المنبعثة بمقدار 50 بالمائة[14].

رابعا- قمة كوبنهاجن 2009:

عقد مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية التابع للأمم المتحدة خلال الفترة من 7 ديسمبر حتى 18 ديسمبر 2009 بمشاركة 193 دولة، وكان الهدف منه إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة، حيث اختتم الاجتماع بنتائج مخيبة بعد مفاوضات مكثفة بين ممثلي الدول.

وتضمن الاتفاقية تخصيص 30 مليار دولار للأعوام الثلاثة المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ، علي أن ترتفع إلى 100 مليار دولار بحلول عام2020، وأوضح أوباما إن التوصل إلى اتفاقية ملزمة قانونيًا حول المناخ سيكون صعبًا جدًا، وسيحتاج مزيدًا من الوقت[15].

وظهرت في هذه القمة خلافات بين القوى الناشئة وعلى الأخص الصين والهند والبرازيل وبين دول الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وأميركا، حيث ترى الأخيرة أن هذه الاقتصاديات ليست أقل منها تلويثا للبيئة، وبالتالي فإنه يجب عليها تقديم تنازلات محددة والتعهد بالحد من هذه الانبعاثات.

أما الدول العربية التي لا تتعدى نسبة انبعاثاتها الغازية 5% من جملة الانبعاثات العالمية دخلت أيضا على الخط في هذا الخلاف، حيث رفضت هي الأخرى تحميلها أي جزء من فاتورة الانحباس الحراري ودعت الدول الغنية إلى تقديم العون اللازم للدول العربية المتضررة، مطالبة في الوقت نفسه بضرورة مساعدة الدول المصدرة للنفط على التغلب على أي تداعيات محتملة نتيجة الحد من استهلاك الوقود الحفري، كما رفضت اقتراحا يابانيا بتحديد الالتزامات الواجبة على كل دولة على أساس معدل دخل الفرد أو معدل الانبعاث للفرد، لأن ذلك غير عادل ولا واقعي من وجهة نظرها، وهناك خلافات أيضا بشأن نسب خفض الانبعاثات الغازية المطلوب تحقيقها، وكذلك بشأن المدى الزمني المطلوب استهدافه، وما إذا كان من الأفضل الاتفاق على مدى متوسط 2020 أم مدى طويل حتى عام 2050 لتحقيق هذا الخفض[16].

لذا وفي ظل وجود كل هذه الإشكاليات ورغبة كل طرف في الخروج من المفاوضات بأكثر مكاسب ممكنة أو بأقل فاتورة حساب، فقد كان ليس من المتوقع لقمة كوبنهاغن تحقيق جميع الآمال والطموحات المعقودة عليها، فأفضل ما يمكن إنجازه خلالها، بحسب رأي عدد كبير من القادة والخبراء، هو التوصل إلى اتفاق جزئي أو مرحلي، يؤهل لدفع بقية الجهود وربما لتحقيق اتفاق أممي شامل لاحقا[17].

لم يستطع مؤتمر كوبنهاغن عقد اتفاق أو حتى بروتوكول، لكن أحداث المؤتمر برهنت أمام الملأ على أن الدول الصناعية تسعى إلى تحميل العالم كلفة تبديد للثروة الكونية في المناخ، ولعلها المرة الأولى التي يشعر فيها العالم بضعف القوة الجائرة أمام العدالة، وهو مسار لن يكون مؤتمر كوبنهاغن فيه آخر المطاف بل بدايته[18].

خامسا- قمة كانكون 2010:

انعقدت هده القمة في "كانكون" بالمكسيك، حيث اتفقت الدول مرة أخرى على ألا يسمح لمتوسط درجة حرارة العالم بالارتفاع إلى أكثر من درجتين مئويتين ومرة أخرى رفضت الدول التقيد بأهداف ملزمة للحد من الانبعاثات[19].

واتفقت الدول أيضًا على إنشاء صندوق تمويل لمناخ نظيف من أجل تبادل التقنيات الحديثة، والإسهام في الحفاظ على الغابات، والتقليل من الضغوط الملقاة على عاتق الدول الفقيرة، ولكنها لم تتفق على كيفية إيصال تلك الأموال. فبعد الفرص الضائعة التي

شهدتها قمة كوبنهاجن في 2009، لم يتوقع أحد شيئًا على الإطلاق من لقاء "كانكون"، لذا فإن التوصل إلى أي اتفاق يمثل خطوة مهمة[20].

فلم تفشل قمة كانكون مثلما فشلت قمة كوبنهاغن، فقد استطاعت تحويل إعلان كوبنهاغن إلى إتفاقية دولية تعهدت رسميا بالحد من الإنبعاثات بما لا يسمح لمعدل الحرارة بالإرتفاع أكثر من درجتين مئويتين وتم تأجيل كل الخلافات إلى قمة جنوب إفريقيا 2011[21].

سادسا- مؤتمر جنوب إفريقيا 2011:

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديربان، جنوب إفريقيا في الفترة من 28 نوفمبر وحتى 11 ديسمبر 2011، وتغطي نتائج مؤتمر ديربان موضوعات كثيرة يُذكر منها تحديد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو وقرارا حول العمل التعاوني طويل الأجل بموجب الاتفاقية والاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ، كما وافقت الأطراف على بدء عمل لإعداد بروتوكول وأداة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية يتم تطبيقها على كل الأطراف، ومن المخطط أن يستكمل فريق العمل هذا المفاوضات في 2015، ويجب أن تدخل النتائج حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2020[22].

وقد سبق انعقاد مؤتمر ديربان نشر تقرير دولي بالغ الأهمية صادر عن أكبر وأهم مجموعة عمل معنية بقضية المناخ الكوكبي وما ينجم عنها من آثار من شأنها أن تنعكس سلبا على حياة البشر، هو تقرير "فريق خبراء الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعنّي بتغير المناخ"، ولقد صدر هذا التقرير الدولي لينبّه إلى حقيقة قضايا تغير المناخ في كوكب الأرض، بكل ما أفضت إليه هذه التغيرات الكوكبية من مشاكل وظواهر شديدة السلبية، بلغ بعضها حد الكوارث الطبيعية البيئية على نحو ما شهده العالم من إرتفاع درجات الحرارة المتطرفة أو انخفاضا إلى مستوى البرودة الثلجية، وهو ما أدى بدوره إلى تعطيل وخسائر فادحة في حركة النقل الجوي العالمي، وخاصة مع فصل الخريف، ومن ثم الشتاء من عام 2010[23].

سابعا- قمة باريس 2015:

يعد مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ المنعقد في باريس لمدة 12 يوما الأكبر في تاريخ المفاوضات المناخية، فقد بلغت ميزانيته 186 مليون يورو، ويقدر حضوره اليومي المتوقع بأربعين ألفا، من بينهم 150 رئيس دولة وحكومة سيشاركون في افتتاح المؤتمر الذي سيناقش أيضا محاربة "الإرهاب "وتنظيم الدولة الإسلامية و14 ألف ممثل للمجتمع المدني، و"مراقبون" في المفاوضات، وثلاثة آلاف صحفي معتمد.

وخلال أيام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ لعام 2015 الممتدة من 30 نوفمبر 2015 إلى 11 ديسمبر 2015 قرر إجراء حوالي 350 محاضرة ومناقشة في مركز "أجيال المناخ" الذي سيضم نحو مئة منصة وقدرت كمية انبعاثات الغازات الدفيئة التي ستصدر عن الموقع بما يوازي 21 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون يفترض التعويض عنها بشكل كامل، وخصصت السلطات الفرنسية ما يتراوح بين 170 و186 مليون يورو، وستقدم نحو خمسين شركة فرنسية وأجنبية مساهمات بقيمة 25 مليون يورو[24].

كما أنها عقدت لقاءات ثنائية يتطرق خلالها القادة إلى مسألة محاربة "الإرهاب"، وخطابات لرؤساء الدول من بينهم الفرنسي "فرانسوا هولاند"، ونظيراه الأميركي "باراك أوباما" والصيني "شي جين بينغ"، ورئيس وزراء الهند "نارندرا مودي".

وقد حاول المشاركون في القمة التوصل إلى أول معاهدة عالمية حقيقية بشأن المناخ، تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية بمعدل درجتين مئويتين، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وذلك عن طريق الحد من انبعاثات الكربون التي تلقى عليها مسؤولية التغير المناخي[25].

المحور الثالث: طبيعة الخلاف بين القوى الكبرى في القضايا البيئية.

تشهد كل المؤتمرات والقمم لحماية البيئة خلافات بين دول العالم، هذه الخلافات سببها مجموعة من النقاط هي:

أولا- من يتحمل المسؤولية؟

لقد اختلفت وجهات النظر بين الدول على من يتحمل المسؤولية التاريخية للتغيرات المناخية والتدهور البيئي، فالدول الصناعية المتقدمة تريد أن يتحمل العالم ككل، أما الدول النامية فترى أن المسؤولية مسؤولية الدول المتقدمة.

كما أن إشكالية من يتحمل المسؤولية مربوطة بإشكالية إلتزام الدول بالاتفاقيات والمعاهدات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لأن التقنيات الصناعية الأميركية هي تقنيات شرهة في تبذير الطاقة وتخريب البيئة والمناخ، دون حساب كلفة التبذير. فإذا دخل حساب التبذير في كلفة صناعاتها يصبح وضعها صعبًا حتى بالنسبة للصناعات الأوروبية واليابانية الأقل شراهة في تبذير الطاقة كصناعة السيارات على سبيل المثال[26].

فتقريبا كل المؤتمرات والقمم انقسم فيها دول العالم إلى مجموعات، على رأسها 27 دولة صناعية تعد الأكثر تبذيرًا وتبديدًا، وقّعت على إعلانات حبر على ورق من النوايا الطيبة، وإلى جانبها مجموعة الدول المنتجة للنفط التي رفضت أن تتحمل وحدها "ضريبة الكربون" بحوالي نصف كلفة خفض الانبعاثات العالمية ومن بينهما مجموعة الدول "النامية" الواقعة بين فكي كماشة الدول الصناعية التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة، والدول الصناعية الجديدة وعلى رأسها الصين والهند والبرازيل[27].

ثانيا- إشكالية التمويل والتكلفة المالية:

تواجه دول العالم في طريقها للوصول إلى اتفاق نهائي وشامل إشكالية التمويل والتكلفة المالية، فالدول الصناعية بدأت تعيد حساباتها في كلفة العبث بتبديد توازن المناخ على أعباء ميزانيات مستقبلها في المدى المتوسط والبعيد. ثم بدأت ترى أن التقنيات الصناعية الحالية المبدّدة للبيئة والمناخ، يمكن أن تسمح للدول الصناعية الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل باللحاق بها إذا بقيت على وتيرة نموها الحالي في استهلاك طاقة العالم من النفط والغاز والفحم، مما يهدد الدول الصناعية في تقاسم الأسواق العالمية، ولهذا لجأت إلى إعاقة الدول الفتية عبر إدخال تقنيات جديدة نظيفة قبل انتهاء مدة صلاحية تقنياتها الحالية لزيادة كلفة انتقالها إلى التقنيات النظيفة.

وجوهر المشكلة لا يكمن في عدم الاتفاق على مبدأ التعويض والمساعدة بقدر ما يكمن في كيفية تدبير الدول المتقدمة للاعتمادات المالية اللازمة، خصوصا في ظل تنامي الأزمة المالية العالمية وضخامة فاتورة مواجهة الانحباس الحراري وخصوصا إذا علمنا أن تسديد استحقاقات هذه الفاتورة يتطلب ما لا يقل عن 150 مليار دولار سنويا،بالإضافة إلى خلافات مماثلة بين القوى الناشئة وعلى الأخص الصين والهند والبرازيل وبين دول الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وأميركا، حيث ترى الأخيرة أن هذه الاقتصاديات ليست أقل منها تلويثا للبيئة وبالتالي فإنه يجب عليها تقديم تنازلات محددة والتعهد بالحد من هذه الانبعاثات[28].

لهذا وفي ظل وجود كل هذه الإشكاليات يسعى كل طرف للخروج من المفاوضات بأكثر مكاسب ممكنة أو بأقل فاتورة حساب.

ثالثا- إشكالية توزيع خفض الإنبعاثات والحد المرجعي.

في كل لقاء لدول العالم تقريبا إلا وتطرح إشكالية حجم التخفيض ومرجعيته، توزيع التخفيض، التمويل وهيئات المراقبة، لكن أمرًا جديدًا دخل على مقاربة هذه الملفات مؤخرا نتيجة تأثير خبراء الدفاع عن البيئة على خبراء الدول الصناعية والهيئات الدولية الذين يحضرون المؤتمرات الرسمية إلى جانب ممثلي الدول، فقد أدخل خبراء العدالة إلى المباحثات كلفة الديون الإيكولوجية (البيئية) القديمة في ذمة الدول الصناعية نتيجة إلحاقها الأذى بالثروة الكونية منذ بداية العصر الصناعي حتى عام 1990، عام الحد المرجعي، ثم نشروا فكرة محكمة دولية مستقلة للمراقبة والمحاسبة وفكرة ضريبة التبديد[29].

فالقضية الرئيسية هي نسب خفض الإنبعاثات الغازية المطلوب تحقيقها وما إذا كانت 50% أم 80 % مقارنة بالمستويات التي كانت عليها قبل عام 1990، أم غير ذلك، وكذلك بشأن المدى الزمني المطلوب استهدافه، وما إذا كان من الأفضل الاتفاق على مدى متوسط، بداية من الآن وحتى عام 2020، أم مدى طويل حتى عام 2050، لتحقيق هذا الخفض[30].

وقد سعى الاتفاق في قمة باريس إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية بمعدل درجتين مئويتين أو أقل فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية وذلك عن طريق الحد من انبعاثات الكربون التي يعزى إليها التغير المناخي[31].

فالمفاوضات الطويلة والشاقة وصعوبة الوصول الى اتفاق نهائي بين الدول كانت بسبب عدم الاتفاق على توزيع خفض الإنبعاثات والحد المرجعي، وذلك لأن كل دولة تضع مصالحها القومية فوق كل إعتبار أو مصلحة عالمية.

المحور الرابع: القضايا البيئية بين المصلحة القومية والمصلحة العالمية.

إن الوصول إلى إتفاق شامل وملزم هو رهينة المحافظة على المصلحة القومية الوطنية بما فيها النمو الاقتصادي لبناء قوة الدولة، والمصلحة العالمية الجماعية المنشودة، وهده المسألة تدور حول قضيتين هما:

أولا- البيئة وإشكالية الصراع على موارد الطاقة.

من أهم الملفات في القضايا البيئية، محاولة إيجاد مصادر بديلة ونظيفة للطاقة تقلل من الاعتماد على النفط والوقود الحفري بصفة عامة، باعتباره المسؤول الأول عن إطلاق الانبعاثات الغازية الضارة والملوثات الحالية، فهناك محاولات عالمية حثيثة من أجل البحث عن بدائل جديدة للطاقة، ومن ذلك الوقود الحيوي ووقود الهيدروجين، كما أن هناك جهودا أخرى للتوسع في استخدام مصادر الطاقة النظيفة، وبخاصة الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، والكهرومائية، وإن نجاح هذه الجهود والتوسع في استخدام أحد هذه المصادر البديلة، سيؤدي بطبيعة الحال إلى الاستغناء ولو تدريجيا عن استخدام الوقود الحفري، والغازات الضارة المنبعثة منه.

ولهذا فأي مفاوضات ستواجه عقبات كبرى، من بينها أن الدول الثلاث الصين والهند والبرازيل ترفض حمل المسؤولية عما سبق أن سببته الدول الصناعية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على امتداد قرنين منذ الثورة الصناعية الأولى، كما ترفض أن تعطي الأولوية لحماية المناخ بدل التنمية الاقتصادية وبالتالي الصناعية التي تحرص عليها، لأنها وحدها المدخل للحصول على موقع على خريطة نظام دولي قادم[32].

ومن جهة أخرى يطرح الرهان على التغير المناخي أسئلة أمنية نتيجة الإحترار الكوكب تهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي من نقص المياه وهجرة بيئية، ففي 2007 ناقش مجلس الأمن العلاقة بين المناخ والأمن، ما إعتبرته دول كثيرة منها مجموعة الدول الإفريقية توطئة بهدف التدخل البيئي، كما أن بعض هذه التحديات البيئية عابرة للحدود، ما يبرر إرسال قوات من أجل إعادة الاستقرار البيئي بأمر من مجلس الأمن[33].

بدأت ثروات الموارد الجديدة تغير مشهد الطاقة، فهي تحول وتغير مراكز الجاذبية للإنتاج العالمي، وتعيد توجيه صناعة الطاقة المتجددة الناشئة إلى الشرق من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الصين، ويهدد انتشار ثروات الموارد الجديدة أساسا لقوى المهيمنة في مجال الطاقة منذ زمن طويل، بما في ذلك أوبك ومنتجو الكهرباء الرئيسيون والمصنعون متعددو الجنسيات وتحاول هذه الأطراف كلها أن تتكيف بدلا من أن تنهار[34].

تلعب مصادر الطاقة دور أساسي في توجهات الدول، وخاصة النفط كأحد الموارد الإستراتيجية، ذات تأثير بالغ الأهمية على الأمن الوطني لكل من الدول المصدرة والمستوردة لها، وذلك من خلال تأثيرها على الأمن الدولي وطبيعة الاستراتيجيات والتحالفات الدولية، ويبدو من خلال المعطيات الحالية أن قضايا الأمن والتحالفات الإستراتيجية ستبقى لفترة طويلة قادمة ترتكز على قضية أمن ومصادر الطاقة[35]، كما أن المياه ضرورية لإنتاج الطاقة مما يضاعف الضغط على مصادر المياه وعلى هدا فقد يبلغ الإرتفاع المتوقع في استهلاك المياه 85% خلال هده الفترة حتى عام 2035 مما يعكس التحرك نحو توليد المزيد من الطاقة كثيفة استهلاك المياه[36].

وأخيرا فإن تحولات مصادر الطاقة من خلال سعي الدول إلى ضمان أمن الطاقة سيفرض على العالم بشكل عام والاقتصاد الدولي بشكل خاص تحديات كثيرة تهدد الاستقرار الدولي، دلك راجع إلى حساسية نظام الطاقة العالمي وخاصة مع دخول الغاز الصخري سوق الطاقة العالمية وما يشهده من انخفاض أسعار النفط وتداعياتها السياسية والاقتصادية[37].

ثانيا- القضايا البيئية والتوازنات الجيوستراتيجية.

يشهد العالم نمطا صراعيا متناميا في عديد من المناطق الإستراتيجية وعلى سبيل الذكر لا الحصر ما يحدث في أوكرانيا وسوريا في الشرق الأوسط، وهذه الصراعات سببها تقاطع خطوط نفوذ القوى الدولية أو الإقليمية، وعلى رأسها فضاء الطاقة العالمي سواء بمصادر الطاقة في الخليج العربي وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، أو فيما يتعلق بممرات الطاقة البرية أو البحرية كمنطقة بحر الصين الجنوبي وفي سوريا وأوكرانيا، وهو ما يفسر أن أي إتفاق بخصوص القضايا البيئية بين القوى العظمى سيكون رهينة الحسابات الجيوستراتيجية وخاصة وأن الأمن القومي للدول مرتبط بأمن الطاقة[38].

فمصادر الطاقة تؤثر على توجهات السياسة الخارجية للدول وخاصة في مجال التعاون والصراع الدولي، ففي حالتي المملكة العربية السعودية وروسيا كان لمصادر الطاقة تأثير في السياسة الخارجية، فقد كان للسعودية تأثير في النظام الدولي من خلال سياسة سعودية في مجال إنتاج وتسويق النفط، وروسيا كان لها التأثير من خلال إستخدام الطاقة كسلاح لإستعادة مكانتها الدولية وخاصة في الأزمة الأوكرانية، فتأمين مصادر الطاقة تبقى كأهم مقاربة لتحليل الصراعات[39].

وبهذا فإن هناك صراع حاد في المصالح بين الدول الصناعية وخاصة الدول العربية النفطية فيما يخص علاقة النفط بالمالية والبيئة. فالدول العربية النفطية مصدرة للخام تستغل قسطا من ثروتها الطبيعية لإشباع حاجاتها المحلية والقيام ببرامجها التنموية، كما تعتمد اعتمادا أساسيا على حصيلة صادراتها النفطية لذلك تقتضي مصالحها زيادة الاستهلاك والتصدير، أما الدول الصناعية فهي عادة غير منتجة بل مستوردة للنفط. كما أن قدرتها التكنولوجية كفيلة بالحد من الاستهلاك وبالتالي تقليص الاستيراد دون أن تتأثر اقتصادياتها سلبيا. وهكذا تصطدم المصالح الاقتصادية للدول الصناعية مع المصالح الاقتصادية للبلدان النفطية[40].

إن موقف الدول العربية النفطية غير الداعم للإجراءات البيئية يجب أن يفسر على أساس الدفاع عن مصالحها الاقتصادية ولا يعني عدم اكتراثها بالاعتبارات البيئية، ومن الخطأ الاعتقاد بأن الغلبة في الدول الصناعية لهذه الاعتبارات، فعلى سبيل المثال لا تسري ضريبة الكربون في دول الاتحاد الأوروبي على شركاتها الكبرى رغم كونها

المساهم الأكبر في التلوث والاحتباس الحراري. وسبب إعفائها الضريبي تجاري بحت وهو الحفاظ على قدرتها التنافسية.

وعلى الرغم من أن اتفاق باريس لا يحقق طموحات جميع الدول العربية فإن من الضروري الحفاظ على سلامة البيئة، كما يتعين أن يكون هذا الاتفاق دافعا لتطوير الصناعات التحويلية وتنويع مصادر الدخل في الدول العربية[41].

خـــاتـــمـــة:

إن مصادر الطاقة كأحد أشكال القوة القومية الشاملة للدول، وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية وكذلك حدود هذا التأثير، ويُقصد بمصادر الطاقة هنا مصادر الطاقة التقليدية وتحديداً النفط والغاز الطبيعي الذين يُشكلان محوراً مهماً في النمو الإقتصادي والسياسة الخارجية، مما يجعلها تأثيرها الواضح على السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة .

ويجدر الإشارة أن توفر مصادر الطاقة ليس مجرد توافر النفط أو الغاز الطبيعي لدى الدولة، وإنما توافرهما بكميات كبيرة تفوق متطلبات الاستهلاك المحلى بما يجعلها من كبار الدول المصدرة لمصادر الطاقة. .ولا يُقصد بعد متوافر مصادر الطاقة، ألا تتواجد موارد النفط أو الغاز الطبيعي نهائيا لدى الدولة، وإنما أن يكون هنا كفجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك المحلى، ومن هنا فإن هذه العلاقة بين الدول المصدرة والمستوردة وخاصة في ظل إشكالية النمو والتنمية الاقتصادية تطرح علاقة محاولة قوة وسيطرة تأثر في السياسة الخارجية للدول، ومحاولة منها للسعي للحصول على مكانة دولية خاصة في حالة الدول المصدرة للنفط.

كل هذه الإشكاليات نجد لها وجود في القضايا البيئية، بحيث تعتبر إشكالية مصادر الطاقة من أهم الملفات التي تقف عائقا في طريق الوصول إلى إتفاق شامل وملزم بين القوى الكبرى، فكل دولة تسعى إلى الخروج بأقل مسؤولية وتكلفة ممكنة. وبهذا فإن المفاوضات البيئية تراها الدول إما وسيلة لإضعاف إقتصادها وبالتالي تراجع قوتها ودورها في الساحة الدولية، وإما فرصة لإضعاف قوى أخرى منافسة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

النتائج:

– ان القضايا البيئية كموضوع مطروح على طاولة النقاش وكمحور لاهتمام أكبر الدول والقوى العالمية هو مجال بحث يكتنفه الكثير من الغموض والكثير من تضارب المصطلحات والمفاهيم بسبب تداخل المصالح بين الدول وتعارضها.

– تعتبر القضايا البيئية من القضايا الإستراتيجية التي تهدد الأمن والإستقرار الدولي، وبالتالي يجب النظر إليها برؤية إستراتيجية لإيجاد الحلول التي تخدم البشرية جمعاء.

– تعتبر القضايا البيئية أحد أهم عوامل النزاعات والصراعات وتحديدا المتعلقة بالموارد الطبيعية، وخاصة مع تزايد الإستهلاك العالمي للطاقة الأحفورية كمصدر رئيسي للنمو وبناء قوة الدول، فالبيئة جز لا يتجزأ من مفهوم السلام العالمي.

التوصيات:

– التعامل مع القضايا البيئية بحدر تام من طرف الدول وخاصة الدول العربية وذلك لأنها تحمل الكثير من المفاهيم غير الواضحة والتي تم التحضير لها في المخابر الغربية وتم التسويق لها لأسباب ومصالح إستراتيجية.

– توحيد الجهود بين الدول لحل القضايا البيئية التي تتعاظم مهددة للعالم والتي لا يمكن مواجهتها إلا ذا توحدت الجهود وابتعدت الدول الصناعية عن مساومة الدول النامية عن مشروعها التنموي.

– إن مسألة الاتفاق حول حماية البيئة يجب أن تطرح في إطار أوسع وهو إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي القائم ومختلف المؤسسات المالية التي تهيمن عليها الدول الغنية وتحدد معاييرها بما يتماشى ومصالحها، وهذا لن يتأتى إلا بتكتل الدول النامية وتوسيع موضوع التفاوض إلى طرح شامل يأخذ بعين الاعتبار مشاكل التجارة وأسعار المواد الأولية ونقل التكنولوجيا .

– تحول الدول إلى استخدام الطاقات النظيفة والبديلة لحماية البيئة، بشرط وجود العدالة في توزيع ونقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة التي تحتكرها الدول الغربية.

– اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية من خلال أجهزة التخطيط للحاضر والمستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات حسب الواقع للتخلص من النفايات،

مواقف وسائل النقل داخل المدن، مواقع الحركة لتفادي الازدحام ، وإعادة النظر في ظاهرة التلوث وذوبان الجليد وغرق الكثير من المناطق والجزر.

الاحالات والمراجع:

[1]– الحمد رشيد و صيباريني محمد سعيد، **البيئة ومشكلاتها**، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، ص 20.

[2]– السيد قنديل نبيل فتحى،" البيئة و التنمية المستدام"، معهد بحوث الاراضى والمياه البيئة– مركز البحوث الزراعية، مقال منشور بالموقع الالكتروني:

www.kenanaonline.com

[3] - Pliotaa and others, **Environmental change and security,** the nato science for pace and security programme, 2008, p. 20.

[4]– ـــــــــــــــــ، **تقلب المناخ وتغيراته**، منظمة التغدية والزراعة FAO، 2001، مقال منشور بموقع الالكتروني:

www.fao.org

[5]– زبيري وهيبة، **التهديدات البيئية وإشكالية الأمن الغذائي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف، 2013–2014، ص 27.

[6]– الدسوقي طارق إبراهيم، **الأمن البيئي والنظام القانوني لحماية البيئة**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 174.

[7] – Mèsquida Cèline, Guirkinger Bernard, **Réussi la conférence climat paris 2015,** les avis de consiel économique et social environnemental, 2015, site web : http://www.lecese.fr

[8]– بن علية بن عطاالله، الحماية الدولية للحق في البيئة، **مجلة جيل حقوق الإنسان** الصادرة من مركز جيل البحث العلمي، العدد 02، 2013، ص 62.

[9]– نفس المرجع، ص 63.

[10]– شكراني الحسين، من مؤتمر استوكهولم 1972 الى ريو +20 لعام 2012: مدخل لتقييم السياسات البيئية العالمية، **مجلة بحوث أقتصادية عربية**، العدد 23–24، 2014.

[11]– ثاليفديين، **هل يعود العالم للتفاوض علي حجم الصفر؟**، مقال منشور بموقع وكالة أنباء العالمية، تاريخ الإطلاع 2016/01/03، الموقع الإلكتروني: .www ipsinternational.org/arabic

[12]– ثاليفديين، مرجع سبق ذكره.

[13] - ـــــ, **Kyoto Protocol ,**United nations framework convention on climate change, see in 03/01/2016, web: www.unfccc.int/kyoto_protocol

[14]– بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، المعتمد في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو وبدء النفاذ في 16 فبراير 2005، للإطلاع في موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الموقع الإلكتروني: http://www.wipo.int

[15]– ـــــــــــــــ، **لماذا يعقد مؤتمر كوبنهاجن؟، مقال منشور بموقع بي بي سي عربي BBC، تاريخ النشر** 7ديسمبر2009، تاريحالإطلاع 2016/01/03، الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009

[16]– مفضل وحيد، **في شأن قمة كوبنهاغن والتغير المناخي**، مقال منشور بموقع الجزيرة للدراسات، تاريخ الإطلاع 2016/01/05، الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/home

[17]– المرجع نفسه.

[18]– قاسم عز الدين، **الدول الصناعية وثروة المناخ الكونية**، مقال منشور في موقع الجزيرة، تاريخ الإطلاع 2016/01/06، الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/encyclopedia

[19] - A reporting service for environment and development negotiation, **Earth négotiation Bulletin,** Published by IISD, vol 12, N 626, February 2015, p 02, web online: www.iisd.ca/climate/adp/adp2

[20]– **مقال افتتاحي، قمة "كانكون" للمناخ.. وفرصة أخرى ضائعة**، موقع الهيئة العامة للاستعلامات بمصر، تاريخ النشر 3ديسمبر 2010، تاريخ الأطلاع 2016/01/03، الموقع الالكتروني: http://www.sis.gov.eg

[21]– صعب نجيب، **كيف أنقذت قمة كانكون؟، مجلة البيئة والتنمية**، فبراير 2011، ص 28.

[22]– بن علية بن عطالله، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[23]– الخولي محمد، **مؤتمر دولي مهم بشأن المناخ في جنوب إفريقيا**، مقال منشور بموقع البيان TV، تاريخ النشر 10 ديسمبر 2011، تاريخ الإطلاع05 /2016/01، الموقع الإلكتروني: www.albayan.ae/one-world

[24]– ـــــــــــــــ، **قمة باريس.. المناخ والإرهاب**، مقال منشور بموقع الجزيرة للأخبار، تاريخ الإطلاع 2016/01/05، الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/encyclopedia

[25]– ـــــــــــــــ، **قمة باريس.. المناخ والإرهاب**، مرجع سابق الذكر.

[26]– قاسم عز الدين، مرجع سبق ذكره.

[27]– قاسم عز الدين، مرجع سبق ذكره.

[28]– مفضل وحيد، مرجع سبق ذكره.

[29]– قاسم عزالدين، مرجع سبق ذكره.

[30]– مفضل وحيد، مرجع سبق ذكره.

[31]– راهمستوف ستيفن، **قمة المناخ تكرم ضحايا هجمات باريس**، مقال منشور بموقع الجزيرة للأخبار، تاريخ الإطلاع 2016/01/08، الموقع الّإلكتروني:
www.aljazeera.net/encyclopedia

[32]– شبيب نبيل، **قمة الثماني، قمة النزاع أم قمة الخداع؟**، مقال منشور بموقع الجزيرة للأخبار، تاريخ الإطلاع 2016/01/08، الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/hom

[33]– مرقص ميشال، البيئة بين فرضيات الكوارث والحروب، **مجلة البيئة والتنمية**، تشرين الأول 2010، ص 70.

[34] - Jeffrey Ball, **Énergie: nouvelle donne**, revu Finances & Développement par FMI, Septembre 2014, p 32

[35]– عرفة محمد أمين خديجة، **أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية**، جامعة نايف العربيـــة للعلـــوم الأمنية، الرياض، الإصدار العلمي رقم 576.

[36] - Report **World energy outlook 2012**, International energy Agency, Paris, 2012,p6

[37] - Brown Matthew and others**, Energy security**, National conference of state legislatures in Washington, April 2003, p 04

[38]– عوني مالك، العامل المراوح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد 196، أفريل 2014، ص03.

[39]– عرفة محمد أمين خديجة، مرجع سبق ذكره.

[40]– نعوش صباح، **الدول العربية في مؤتمر باريس للمناخ**، مقال منشور بموقع الجزيرة، تاريخ الإطلاع 2016/01/08، الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015

[41]– نعوش صباح، مرجع سبق ذكره.